



السلطة العامة في السويد منبثقة بكاملها من الشعب، والبرلمان هو الممثل الرئيسي له.

الحكومة:

النظام الحكومي السويدي

كل السلطة منبثقة من الشعب، هذا هو أساس الديمقراطية البرلمانية في السويد، الجميع لديهم نفس الحقوق ونفس الفرص ليدلوا بكلمتهم، والجميع أحرار في مراقبة ممارسة السياسيين والمؤسسات العامة لسلطاتهم.

ويشعرون أنها يجب أن تكون علنية، الى وسائل الإعلام. ولا يحق لناشر المواد الكشف عن المصدر إذا كان الفرد المعني يرغب في عدم الكشف عن هويته.

يعكس القانون المتعلق بحرية التعبير، والذي دخل حيز النفاذ في عام 1992، إلى حد كبير قانون حرية الصحافة، على سبيل المثال، في ما يخص حظر الرقابة، وحرية نقل المعلومات والحق في الإحتفاظ بمجهولية الهوية.

حقوق أساسية

لتعديل القانون الأساسي، يجب على البرلمان تمرير التعديل في مناسبتين منفصلتين، تفصل بينهما انتخابات برلمانية. للقوانين الأساسية الأفضلية على جميع القوانين الأخرى، ولا يجب أن يتعارض أي قانون مع الدستور. ■

قانون التعاقب، حرية الصحافة والقانون الأساسي لحرية التعبير. تضمن أداة الحكومة، أشياء عديدة من ضمنها، حق المواطنين في الحصول على المعلومات بشكل حرّ، والتظاهر، وتشكيل الأحزاب السياسية وممارسة عقائدهم الدينية. أما قانون التعاقب فيُنظّم حق أفراد عائلة برنادوت بإعتلاء عرش السويد.

يحدّد قانون حرية الصحافة مبدأ حرية حصول الجمهور على الوثائق الرسمية لضمان وجود مجتمع منفتح مع إمكانية الوصول الى المعلومات المتعلقة بعمل الريكسداغ (البرلمان)، والحكومة والمؤسسات الرسمية. هذا الإنفتاح يحوّل الناس دراسة الوثائق الرسمية حين يرغبوا في ذلك. مبدأ آخر في قانون حرية الصحافة هو حرية تناقل المعلومات. طبقاً لهذا المبدأ يمكن للجميع في السويد اعطاء المعلومات، التي يرونها مهمة

تُجرى الانتخابات العامة كل أربع سنوات. يحقّ لنحو 7 ملايين شخص في البلاد الإدلاء بأصواتهم ولديهم الفرصة للتأثير في أي الأحزاب السياسية ستمثلهم في الريكسداغ (البرلمان السويدي)، ومجالس المحافظات والبلديات. يمكن للمواطنين التأثير أيضاً على السياسات السويدية بطرق أخرى - كالتصويت في الاستفتاءات الشعبية، أو الإنضمام الى الأحزاب السياسية أو التعليق على التقارير التي تُقدمها الحكومة.

الدستور السويدي

يعرّف الدستور السويدي الطريقة التي تُحكم فيها السويد. أنه ينظم العلاقة بين صناعة القرار والسلطة التنفيذية، والحقوق الأساسية والحريات التي يجب أن يتمتع بها المواطنون. وهناك أربعة قوانين أساسية تشكّل الدستور: أداة الحكومة،

هل تعرف إن السويد؟

بلد رائد في مجال تمثيل المرأة

بعد انتخابات عام 2006، ضرب الريكسداغ رقما قياسيا عالميا في التمثيل النسوي البرلماني، بنسبة نساء يمثلن 47 بالمائة من أعضائه المنتخبين. ولا تزال السويد في الصدارة بعد انتخابات عام 2010، إذ إن تمثيل النساء في الريكسداغ هو 45 بالمائة من عدد الأعضاء.



حرية الصحافة

السويد البلد الأول في العالم الذي قدّم في عام 1776 مفهوم حرية الصحافة.

مساهم رئيسي في الأمم المتحدة

السويد من أكبر المساهمين في الأمم المتحدة وهي واحدة من عدد قليل من البلدان التي تستجيب لهدف الأمم المتحدة في رصد مساعدات بنسبة 0.7 بالمائة من الدخل القومي الإجمالي. أصبحت السويد عضوا في الأمم المتحدة في عام 1946 وتبنت مبدأ المشاركة الفاعلة في الأمم المتحدة ليصبح عنصرا أساسيا في السياسة الخارجية السويدية منذ ذلك الحين.



السياسة الخارجية

استندت السويد طوال القرن العشرين في مجال سياستها الخارجية على مبدأ عدم الانحياز في زمن السلم والحياد في زمن الحرب، وأصبحت السويد عضوا في الاتحاد الأوروبي عام 1995، ونتيجة للحالة الأمنية العالمية الجديدة، قامت السويد بتعديل نهج سياستها الخارجية، بما في ذلك لعب دور أكثر نشاطا في التعاون الأمني الأوروبي.



يضم الريكسداغ 349 عضواً يتم اختيارهم من قبل المواطنين السويديين مرة كل أربع سنوات في انتخابات عامة.

الريكسداغ (البرلمان) - يمثل الشعب

الريكسداغ يتخذ القرارات والحكومة تقوم بتنفيذها. وتقدم الحكومة أيضا مقترحات لقوانين جديدة أو تعديلات للقوانين إلى البرلمان.

الديمقراطي (Socialdemokraterna, S)، ديمقراطيي السويد (Sverigedemokraterna, SD) وحزب اليسار (Vänsterpartiet, V).

تكليف رئيس الوزراء

الحكومة هي التي تدير شؤون البلد، ولكنها مسؤولة أمام الريكسداغ. إذ يقوم الريكسداغ بتسمية رئيس الوزراء، الذي يشكّل الحكومة. يختار رئيس الوزراء شخصياً وزراء حكومته الذين سيشكلون مجلس الوزراء ويقوم أيضاً بإسناد الحقائق الوزارية المختلفة إلى كل منهم. ويشكّل رئيس الوزراء سوية مع مجلس الوزراء الحكومة. وبموجب الدستور فإن الحكومة - وليس رأس الدولة (الملك) - هي المخولة لإتخاذ القرارات الحكومية.

عادة ما يمثل الوزراء حزباً أو أحزاباً في السلطة. ويكون لهم في حالات عديدة، مقعداً في البرلمان، يحتفظون به خلال فترة عملهم في مجلس الوزراء، بالرغم من وجود شخص بديل يتولى مهام عضو الريكسداغ المعين في مجلس الوزراء. بعبارة أخرى، يجب أن يتنازل الوزير عن حقّه في التصويت في الريكسداغ. ولكن يحقّ لجميع الوزراء المشاركة في المناقشات البرلمانية.

في الإفتتاح الرسمي للريكسداغ الذي يجري في كل شهر سبتمبر/أيلول، يلقي رئيس الوزراء البيان السياسي للحكومة. ويعرض فيه أهداف سياسة الحكومة للعام القادم ويحدد سياسة الأولويات في المجالات المختلفة على المستوى الوطني والعالمي.

الريكسداغ المكوّن من 349 عضواً هو منتدى السويد التمثيلي الرئيسي. ويُنتخب البرلمان بكامله في انتخابات مباشرة من قبل المواطنين السويديين في سن 18 عاماً فما فوق، أو مواطنين سويديين كانوا مقيمين في السويد. منذ 1971 بدأ سريان نظام المجلس الواحد في الريكسداغ السويدي.

وتجري انتخابات العامة للريكسداغ كل أربع سنوات، في ثالث يوم أحد من شهر سبتمبر. ويشترط على عضو الريكسداغ أن يكون مواطناً سويدياً بلخ سن الإقتراع. تستخدم جميع الإنتخابات مبدأ التمثيل النسبي، لضمان توزيع المقاعد بين الأحزاب السياسية طبقاً لنسبة الأصوات المُدلى بها لتلك الأحزاب في عموم البلاد.

شرط نسبة الأربعة بالمائة

هناك إستثناء واحد لقاعدة التناسبية الوطنية الكاملة: أيّ حزب يجب أن يحصل على الأقل على نسبة 4 بالمائة من مجمل أصوات المقترعين في الإنتخابات للحصول على تمثيل في الريكسداغ، وهي قاعدة تهدف إلى منع دخول الأحزاب الصغيرة جداً إلى الريكسداغ.

يوجد الآن ثمانية أحزاب ممثلة في البرلمان (الريكسداغ): حزب المحافظين (Moderaterna, M)، الحزب الديمقراطي المسيحي (Kristdemokraterna, KD)، الحزب الليبرالي (Folkpartiet Liberalerna, FP)، حزب الوسط (Centerpartiet, C)، حزب الخضر (Miljöpartiet de Gröna, MP)، الحزب الإشتراكي

أعرف أكثر

تاريخ الانتخابات السويدية

2010: تحالف يمين الوسط الحاكم يفوز على تحالف يسار الوسط، ولكنه يفشل في الحصول على الغالبية المطلقة.

2006: الأحزاب غير الاشتراكية تشكل تحالفاً حكومياً من أربعة أحزاب يُدعى التحالف Alliance.

1998 - 2002: بقاء الاشتراكيين الديموقراطيين في الحكومة بعد كلا الدورتين الانتخابيتين، ولكنهم يضطرون الى تشكيل تحالف مع حزب اليسار وحزب الخضر للتمكن من تنفيذ سياساتهم.

1994: الحزب الاشتراكي الديمقراطي يُشكل حكومة أقلية جديدة.

1991: تشكيل حكومة أقلية غير اشتراكية من قبل حزب المحافظين، الليبراليين، حزب الوسط والحزب الديمقراطي المسيحي.

1985 و 1988: بقاء الاشتراكيين الديموقراطيين في السلطة بعد هاتين الدورتين الانتخابيتين.

1982: الأحزاب غير الاشتراكية تفقد الأغلبية وتشكيل حكومة أقلية اشتراكية ديمقراطية.

1979: الأحزاب غير الاشتراكية تحتفظ بالغالبية في الريكسداغ، وتشكيل حكومة جديدة من ثلاثة أحزاب. يغادر حزب المحافظين الحكومة في ربيع عام 1981.

1976: الحزب الاشتراكي الديمقراطي يستقيل، وفوز الائتلاف المكوّن من حزب الوسط، حزب المحافظين والحزب الليبرالي.

1976-1932: الاشتراكيون الديموقراطيون يتولون تشكيل الحكومة خلال هذه الفترة دون انقطاع، باستثناء مدة 100 يوم في عام 1936 عندما حكمت السويد حكومة مؤقتة.

الحكومة في العمل

تمارس الحكومة سلطتها في السويد من خلال تنفيذ قرارات الريكسداغ وتبادر لطرح قوانين جديدة وتعديلات للقوانين، يتخذ الريكسداغ قرارات بشأنها. يساعد الحكومة في هذه المهمة المكاتب الحكومية وحوالي 300 وكالة حكومية. مجلس الوزراء ككل هو المسؤول عن كل قرارات الحكومة. مع ذلك فإن الوزراء منفردين يتخذون قرارات بشأن العديد من القضايا الروتينية وتوافق عليها الحكومة بشكل رسمي، وينعكس مبدأ المسؤولية الجماعية في كافة الأعمال الحكومية.

كجزء من وظائفها الرسمية، تقوم الحكومة بـ:

- تقديم مشاريع القوانين الى الريكسداغ
- تنفيذ قرارات الريكسداغ
- رصد الأموال التي يخصصها الريكسداغ للإنفاق على البنود التي تتضمنها الميزانية
- تمثيل السويد في الاتحاد الأوروبي
- عقد اتفاقات مع دول أخرى
- إتخاذ القرارات في مجالات إدارية معينة غير مغطاة من قبل سلطات أخرى.
- أنشطة وعمليات المجال التنفيذي. ■

الإدارة المحلية والإقليمية

يوجد في السويد ثلاثة مستويات من الحكم المحلي: وطني وإقليمي ومحلي. وبالإضافة إلى ذلك، فإن المستوى الأوروبي أصبح له أهمية متزايدة منذ انضمام السويد إلى الاتحاد الأوروبي في عام 1995.

المستوى الإقليمي

ويحق للبلديات فرض ضرائب الدخل على الأفراد. وتتقاضى أيضاً رسوم عن عدد من الخدمات المختلفة. نتيجة لذلك، فإن للبلديات حيزاً واسعاً لإتخاذ قرارات بشأن الخدمات التي يجب أن تقدمها. ولكن يجب على البلديات، من الناحية القانونية، تقديم عدد معين من الخدمات الأساسية.

المستوى الأوروبي

عند انضمام السويد إلى الاتحاد الأوروبي في عام 1995 أصبح في السويد مستوى آخر للحكومة: المستوى الأوروبي. فالسويد مشمولة بمنظومة القواعد السائدة في الاتحاد الأوروبي بصفتها عضواً في

تُقسم السويد على المستوى الإقليمي إلى 21 محافظة. وتقوم مجالس المحافظات في هذا المستوى بالإضطلاع بالمهام السياسية. كما إن مجالس المحافظات هي المسؤولة عن الإشراف على المهام التي لا يمكن معالجتها على المستوى المحلي من قبل البلديات، ولكنها بدلاً من ذلك تتطلب التنسيق عبر منطقة إقليمية أوسع، وأبرزها الرعاية الصحية. ويحق لمجالس المحافظات على فرض ضرائب الدخل لتغطية نفقاتها. كما يوجد على الصعيد الإقليمي مجالس المحافظات الإدارية، التي تكوّن الجسم الحكومي للمحافظات.

المستوى المحلي

ينقسم السويد على المستوى المحلي إلى 290 بلدية، لكل منهما جمعية منتخبة أو مجلس. وتتولى البلديات مسؤولية طائفة واسعة من المرافق والخدمات بما في ذلك السكن والطرق وإمدادات المياه ومعالجة مياه المجاري، والمدارس، والرعاية الإجتماعي، ورعاية المسنين ورعاية الأطفال.



ثلاث انتخابات - ثلاث اقتراعات

إعرف المزيد

أسس الديمقراطية السويدية

ظهرت الديمقراطية البرلمانية في السويد في وقت مبكر خلال العقود الأولى من القرن العشرين. وإستحدثت إصلاحات حقوق التصويت، في عام 1909، حق الإقتراع للذكور وقدمت كذلك الإنتخابات النسبية. وفي عام 1921 إمتد حق الإقتراع ليشمل النساء. و بعد الحرب العالمية الثانية أصبحت الديمقراطية مفهوماً نافذاً في الحياة السياسية السويدية.

رأس الدولة دون سلطة رسمية

الملك أو الملكة، الذي يعتلي/تعتلي عرش السويد، بموجب قانون الإستخلاف (التعاقب) هو/هي رأس الدولة. ورأس الدولة في السويد منذ سبتمبر/أيلول 1973 هو الملك كارل السادس عشر غوستاف، الذي لا يمارس اية سلطة سياسية، ولا يشارك كذلك في الحياة السياسية. كرئيس للدولة، يمثل البلاد ككل، ويؤدي بهذه الصفة مهام وواجبات برتوكولية (تتعلق بالمراسم) أساساً. ومن بين واجبات عاهل السويد ترأس المجلس الإستشاري للشؤون الخارجية.

المدعي العام البرلماني لشؤون الجمهور

المدعي العام البرلماني لشؤون الجمهور، المعروف أيضاً بإسم وكيل الجمهور من أجل العدالة (JO)، يتلقى الشكاوى من أي شخص يشعر أنه/انها، أو أي شخص آخر تعرّض لمعاملة خاطئة من قبل سلطة عامة أو موظف مدني. وليس هناك شرطاً لأن يكون مقدّم الشكوى مواطناً سويداً، كما ليس هناك حدود خاصة للعمر، غداً يمكن حتى للأطفال تقديم شكاوى.



قادة تحالف يمين الوسط خلال الحملة الإنتخابية قبل الإنتخابات في عام 2010.

مشهد سياسي جديد

حققت الإنتخابات العامة في السويد في سبتمبر 2010 نتائجاً تاريخية حين فاز ائتلاف يمين الوسط الحاكم على تحالف يسار الوسط، لكنه فشل في الحصول على الأكثرية المطلقة.

كانت نحو 20 بالمائة، وفي هزيمة تاريخية حصل الحزب الإشتراكي الديمقراطي على 30.66 بالمائة فقط، وذلك أقل بكثير من المستويات السابقة التي كانت نحو 40 بالمائة وهي أدنى نسبة منذ الحرب العالمية الأولى. وأصبحت السويد بإنتخابات 2010 آخر البلدان في مسلسل الأمم الأوربية التي تدخل فيها أحزاب سياسية شعبية إلى البرلمان. وحتى ذلك الوقت، لم يمنح السويديون دعمهم لديمقراطيي السويد للتغلب على عقبة نسبة الـ 4 بالمائة الدستورية المطلوبة للدخول إلى البرلمان. ومن المرجح أن تؤثر إنتخابات 2010 إلى بداية حقبة جديدة من الإنقسام السياسي الحاد في السويد. ■

لعب الحزب الإشتراكي الديمقراطي لعقود عديدة دوراً رئيسياً، وفي كثير من الأحيان دوراً مهيمناً في السياسة السويدية. ولكن السلطة انتقلت مرات عديدة خلال الثلاثين سنة الماضية بين الإشتراكيين الديمقراطيين والكتلة السياسية "غير الإشتراكية". في الإنتخابات العامة التي جرت في 19 سبتمبر 2010، أصبح فريدريك راينفيلدت أول رئيس وزراء من المحافظين أعيد إنتخابه ليتبوء هذا المنصب - على الرغم من إن تحالف يمين الوسط لم يتمكن من الحصول على أغلبية مطلقة. وحصل حزب رئيس الوزراء (حزب المحافظين) على 30.06 بالمائة من الأصوات، وذلك أعلى بكثير من النتيجة السابقة التي

روابط مفيدة:

www.jo.se - المدعي العام البرلماني لشؤون الجمهور - JO
www.manskligarattigheter.gov.se - موقع الويب الرسمي للحكومة لحقوق الإنسان
www.riksdagen.se - البرلمان السويدي (الريكسداغ)
www.ski.se - الإتحاد السويدي للسلطات المحلية وسلطات الأقاليم
www.sweden.gov.se - الحكومة والمكاتب الحكومية في السويد

حقوق النشر: إصدار المعهد السويدي Swedish Institute في موقع الويب www.sweden.se. جميع المحتويات محمية بقانون حقوق النشر السويدي. يجوز إعادة إنتاج، سرد، عرض، نشر أو إذاعة النص في أي وسيلة إعلام لأغراض الإستعمال غير التجاري مع الإشارة إلى www.sweden.se. لا يجوز إطلاقاً إستعمال الصور والرسوم.

النشر: المعهد السويدي Swedish Institute
 آخر تحديث أبريل/نيسان 2011 FS 21
 يمكن العثور على المزيد من المعلومات في www.sweden.se

معلومات إضافية عن السويد:

www.sweden.se. السفارة او القنصلية السويدية في بلدك، او المعهد السويدي، Box 7434, SE-103 91 Stockholm, Sweden
 هاتف: +46 8 453 78 00 البريد الإلكتروني: si@si.se
 موقع الويب: www.si.se, www.swedenbookshop.com

المعهد السويدي (SI) مؤسسة عامة تهدف إلى تعزيز الإهتمام والثقة بالسويد في جميع أنحاء العالم. ويسعى المعهد السويدي (SI) إلى إقامة تعاون وعلاقات دائمة مع البلدان الأخرى من خلال الاتصالات الإستراتيجية والتبادل في مجالات الثقافة والعلوم، والتعليم وقطاع الأعمال.

SI.
 Swedish Institute.